مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

مجلة
مجمع اللغة العربية
على الشبكة العالمية

السنة السابعة

العدد الحادي والعشرون، ربيع الأول ١٤٤١هـ

أكتوبر– نوفمبر ٢٠١٩م

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

(٤)

ما يغتفر في النحو العربي

د. خضر مايابى الجكني الشنقيطي[١]

(١) أستاذ مساعد للغة العربية، بكلية ينبع الجامعية، بالهيئة الملكية للجبيل وينبع. حاصل على دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ما يغتفر في النحو العربي

مستخلص البحث

من خلال البحث والاطلاع في كتب النحو لاحظت بعض المسائل التي نص العلماء على اغتفارها في بعض أبواب النحو، وبعد البحث تيسر جمع إحدى وعشرين مسألة، فعقدت العزم على دراستها دراسة تحليلية تقوم على جمع المسائل والبحث عن علة الاغتفار لكل مسألة.

منهج البحث: اتبعت في ترتيب المسائل ترتيب ابن مالك في ألفيته حتى يسهل فهمها، وقد اعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة المسألة، والنظر في كتب العلماء وجمع أقوالهم في المسألة ثم ذكر علة الاغتفار في نهاية كل مسألة مع وضع ترجمة للعلماء الذين ورد ذكرهم في البحث أسفل الصفحة ليسهل معرفتهم.

حدود البحث: يقتصر البحث على المسائل التي نص العلماء على اغتفارها في النحو العربي.

نتائج البحث: بعد البحث والدراسة للمسائل المجموعة، ذكرت في خاتمة البحث علل الاغتفار التي توصلت إليها من خلال الدراسة والبحث ويمكن حصر هذه العلل:

أولًا: علة اغتفار قياسية.

بعض علل الاغتفار ترجع إلى قياس فرع على أصل عام في الباب، فما اغتفر وجاز على الأصل العام فمن باب أولى أن يغتفر على الفرع المقيس عليه.

ثانيًا: علة اغتفار مبنية على استصحاب الأصل.

من علل الاغتفار ما هو مبني على الأصل ومن أمثلته علة اغتفار مطابقة النكرة المقصودة لصفتها لأن تعريف الموصوف هنا طارئ، والتعريف الطارئ على المنعوت لا يوجب في النعت المطابقة فيه وإنما يجيزه.

ثالثًا: علة اغتفار مبنية على حاجة النص لهذا الاغتفار.

وهي علل مبنية على النظر منطقيا إلى بناء النص وحاجته لهذا الاغتفار، فعلة الاغتفار في الضمير المرفوع دون غيره من الضمائر أن الفعل لا يستغني عن الفاعل وأضمروه قبل الفعل، فأجازوا فيه ما لم يجيزوه في غيره.

رابعًا: علة اغتفار صرفية.

وهي علل اغتفار تعتمد على مخالفة قواعد الصرف لضرورة في الكلمة، مثل علة اغتفار توالي ياءين مشددتين عند التصغير خشية فوات الدلالة على التصغير بحذف إحداهما.

Abstract

Researcher name: Khader Mohammad Taqi Allah Mayaba

The title of the research: What is forgiven in Arabic grammar

Through my research and my knowledge in the books of grammar, I noticed some issues that some scholars are forgiven in some sections of grammar. After the research, it is possible to collect twenty-one issues, so I decided to study them in an analytical study based on collecting issues and searching for the problem of abtafar for each issue.

The methodology of the research: followed in the order of the issues of the order of the son of the owner in the millennium is easy to understand, and was adopted in the research on the analytical descriptive method, which is based on the study of the matter, and look at the books of scientists and collect their words in the matter and then mention the problem of Agtafar at the end of each An issue with a translation of the scientists mentioned in the search below the page for easy knowledge.

Limitations of research: The research is limited to questions that scientists say are forgiven in Arabic grammar

The results of the research: After the research and study of the issues that were collected, I mentioned in the conclusion of the research results that have been identified through my studies and research and can be limited to these ills:

First: the standard infidelity

Some of these are the reasons for expiation due to the measurement of a branch on a general origin in the section,

so it is permissible to expiate and to take possession of the original.

Secondly: The problem of Ghaffar is based on the origin of the inheritance

The reason for the expiation is based on the original and the example of Ghafar is the same as the intention to describe it because the definition of what is described here is an emergency, and the emergency definition of the prohibition does not require matching in it. But authorizes

Thirdly: The reason for the expiation of Ghaffar is from Manabi, on the need for the text for this expiation

This is based on rational reasoning based on the logical construction of the text and its need for forgiveness. The act of expiation in the conscience that is raised is unforgivable in other cases, because the act does not dispense with the person who committed the act before committing the act.

Fourthly: the problem of the arrogance of the Shari'a

It is the explanation of Agfarr depends on the violation of the rules of the total morphological either the need in the word, such as the Agthar frequent two extreme when diminishing for fear of the significance of the diminution by deleting one

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فمن خلال الاطلاع والبحث في كتب النحو لاحظت بعض المسائل التي نص علماء النحو على اغتفارها في بعض أبواب النحو لعلة خفية، فعقدت العزم على جمع هذه المسائل ودراستها دراسة تحليلية تقوم على جمع هذه المسائل والنظر فيها للوقوف على العلل التي من أجلها اغتفرت، وبعد البحث في كتب النحو تيسر جمع إحدى وعشرين مسألة.

واتبعت في ترتيب المسائل ترتيب ابن مالك في ألفيته حتى يسهل تتبعها، واعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على ذكر المسألة، والنظر في كتب العلماء وجمع أقوالهم في المسألة ثم ذكر علة الاغتفار في نهاية كل مسألة مع وضع ترجمة للعلماء الذين ورد ذكرهم في البحث أسفل الصفحة ليسهل معرفتهم.

وبعد البحث والدراسة للمسائل التي المجموعة، ذكرت في خاتمة البحث النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة والبحث.

وفي الختام أشكر اللجنة المحكمة الموقرة للبحث على وقتها، كما أشكر مجلة مجمع اللغة العربية لمنحي الفرصة لنشر البحث في مجلتها العلمية، وأسأل الله العلي والقدير أن يجعل ما نقوله ونكتبه خالصًا لوجهه الكريم.

ما يغتفر في باب العلم

١- يغتفر الاشتراك في الغلبة من الأعلام كما يغتفر في الأعلام المعلقة:

قال ابن مالك[١]: "ذو الغلبة من الأعلام هو كلّ ما اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًّا. وهو على ضربين: مضاف كابن عمر وابن رألان، وذو أداة كالأعشى والنابغة؛ فحقّ ابن عمر وابن رألان أن يكون كلّ واحد منهما على إطلاقه صالحًا لكل واحد من أبناء أبيه؛ إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصًّا بابن عمر، وجابرا مختصّا بابن رألان حتّى إذا قصد غيرهما لم يفهم إلّا بقرينة. كذا الأعشى والنابغة حقّهما إذا أُطلقا أن يصلحا لكلّ ذي عشى ونبوغ؛ إلا أنّ الاستعمال صرفهما عن الشّيوع وجعلهما مختصين، وإن عرض لشيء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يغتفر في الأعلام المعلقة إما ردًّا إلى التّنكير لحاجة تعرض كقول الراجز[٢]:

لا هيثم اللّيلة للمطيّ ولا فتى مثل ابن خيبريّ

وكقول الراجز[٣]:

* إنّ لنا عزّى ولا عزّى لكم *

(١) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، شيخ العربية، كان إمامًا في النحو والعربية وعلم المعاني والبياني، له ألفية في النحو، وشرح الكافية الشافية، وإيجاز التعريف في علم التصريف، توفي سنة: (٦٧٢هـ). ينظر: البلغة (ص٢٦٩)، وبغية الوعاة (١/١٣٠).

(٢) البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها. انظر: الكتاب (٢/٢٩٦)، والمقتضب (٤/٣٦٢)، والأصول في النحو (١/٣٨٢).

(٣) من مشطور الرجز، وهو في: التذييل والتكميل (٢/٣٢٠)، وتمهيد القواعد (٢/٦٠٨)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (١/٥٨٦).

ومثله قول الشاعر[١]:

إذا دبَرانٌ منك يوما لقيته أؤمل أن ألقاك غدوًا بأسعد

إما اتكالا على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه كزيد القرشيّ والأعشى الهمذانيّ وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف فيصير مختصًّا"[٢].

والمراد بالتعليق في العلَم تخصيص الشيء بالاسم قصدًا للتسمية كزيد ومكة. والمراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقًا كتخصيص عبد الله بابن عمر، وتخصيص الكعبة بالبيت، فالأصل في العلم بالغلبة أنه نكرة يطلق على كل من يصدق عليه كالنابغة والأعشى، فأصل النابغة: الرجل العظيم، وأصل الأعشى: من لا يبصر ليلًا، فحقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكلّ ذي عشى ونبوغ، إلا أنّ الاستعمال صرفهما عن الشّيوع وجعلهما مختصين.

وقد استدل أبو حيان[٣] على قطعية الأعلام بالغلبة بحكاية ابن الأعرابي (هذا عيوق طالعًا) قال رحمه الله: "والذي يقطع بأنها أعلام حكاية ابن الأعرابي أنه يجوز حذف الأداة، فتقول: هذا عيوق طالعًا فلو كان تعريفه بالألف واللام لما جاز حذفها، والمراد مع حذفها هو المراد مع وجودها"[٤].

(١) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في: تمهيد القواعد (٢/٦٠٨).

(٢) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (١/١٧٤).

(٣) محمد بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، إمام في التفسير اللغة، له: البحر المحيط في التفسير، وارتشاف الضرب في النحو، توفي سنة: (٧٤٥هـ). ينظر: البلغة (ص٢٥٠)، وبغية الوعاة (١/٢٨٠).

(٤) انظر: المقاصد الشافية (١/٥٨١)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٢٧)، التذييل والتكميل (٢/٣٢٢).

ولكن إذا عرض للعلم بالغلبة اشتراك بحيث إذا أطلق لا يدل على معيّن أصبح نكرة في المعنى واغتفر هذا الاشتراك قياسًا على العلم بالتعليق إذ هو أوغل في العلمية، وقد يطلق ولا يدل على معيّن، ولذلك استدل ابن مالك بقول الشاعر:

لا هيثم اللّيلة للمطيّ

فالعلم هيثم علم معلق على شخص، ولكن استعمله الشاعر للدلالة على كل هيثم فجعله نكرة في المعنى كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين؛ ولذلك جاز أن يكون اسم لا النافية للجنس.

٢- يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية:

قال المرادي(١): "فإن قيل: إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة، فكيف توصف بالنكرة، وإنما توصف بالمعرفة، حكى يونس عن العرب: يا فاسق الخبيث، وأخبر سيبويه(٢) بذلك؟ أجيب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية"(٣).

النكرة المقصودة عند علماء اللغة تعامل معاملة المعرفة في النداء لأن المنادي أشار إليها وقصدها فصارت كالأسماء التي هي للإشارة. قال سيبويه رحمه الله:

(١) حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، فقيه ونحوي مالكي، له: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، توفي سنة: (٧٤٩هـ). ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر (١٣٨/٢).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، إمام أهل النحو على مر العصور، له كتابه المشهور بالكتاب، الذي هو عمدة الفن، توفي سنة: (١٨٠هـ). ينظر: أخبار النحويين للسيرافي (ص٣٨)، وإنباه الرواة (٣٣٣/٢).

(٣) شرح التصريح على التوضيح (٢١٦/٢).

"وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو لهذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصدَ شيء بعينه. وصار هذا بدلًا في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك اضربْ عن لتضربْ"(١).

ومقصود كلام المرادي أن النكرة المقصودة في الأصل نكرة طرأ عليها التعريف، فحين دخل النداء على النكرة المقصودة قبل وصفها استحقت البناء وجوبًا، فإذا وُصفت بعد أن استحقت البناء فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة التكميل الأصلي الذي يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف الواجب النصب، فلا مانع حينئذ من أن يوصف بالنكرة أو بما في حكمها كالجملة لأن تعريف الموصوف هنا طارئ، والتعريف الطارئ على المنعوت لا يوجب في النعت المطابقة فيه وإنما يجيزه، فمخالفة المطابقة في التعريف مغتفرة في هذه الصورة.

(١) الكتاب (١٩٩/٢) وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٠/١).

ما يغتفر في باب الموصول

يغتفر في جمع اللاتي كما اغتفر في تصغير(اللتيا):

قال ابن مالك: "ويحتمل أن يكون جمعًا لأنه يتضمن حروف التي، ويغتفر كونه مخالفا لأبنية الجموع كما اغتفر في (اللّتيّا) كونه مخالفًا لأبنية التصغير ولم يكن ذلك مانعًا من كونه تصغيرًا"[(١)].

فعلة اغتفار جمع (التي) مخالفًا لأبنية الجموع هو قياسه على تصغيره مخالفًا لأبنية التصغير؛ ولذلك قال ابن يعيش[(٢)]رحمه الله: "وكان الأخفش يحقّر اللّاتي على لفظه، فيقول: (اللَّوَيَّا)، كأنّه يحذف التاء من آخره؛ لئلّا يصير الاسم المصغّر بزيادة الألف التي للتصغير على خمسة أحرف، فيخرج عن بناء التصغير، ويحتجّ بأنّه ليس بجمع (التي) على لفظها"[(٣)].

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٩٥).

(٢) يعيش بن علي بن يعيش الموصلي الأسدي، نحويٌّ لغويٌّ، أديبٌ وخطيبٌ بارعٌ، له تصانيف مشهورةٌ، منها: شرح المفصل للزمخشري، وشرح الملوكي لابن جني، توفي سنة: (٦٤٣هـ). انظر: إنباه الرواة (٤/٤٥)، وإشارة التعيين (ص٣٨٨).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٣٤)، وانظر: المقاصد الشافية (١/٤٣٩)، وشرح الشافية لابن الحاجب (١/٢٨٨)، وتوضيح المقاصد (١/٤٢٧).

ما يغتفر في باب المبتدأ والخبر

يغتفر ستر الضمير إذا كان جاريًا على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلا وأمن اللبس:

قال ابن مالك: "والكلام على المشتق الواقع نعتًا وحالًا كالكلام عليه إذا وقع خبرًا، فمَن التزم إبراز الضمير عمومًا مع الخبر الجاري على غير صاحب معناه، التزمه مع النعت والحال الجاريين على غير ما هما له، أمن اللبس أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإبراز في الخبر إلا عند خوف اللبس، لم يلتزمه في النعت والحال إلا عند خوف اللبس ومن النعت الجاري على غير ما هو له دون إبراز ضمير كقراءة ابن أبي عبلة[1]: ﴿يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٥٣] بخفض ((غير))[2].

وإن كان الجاري على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلًا، وأمن اللبس، اغتفر ستر الضمير، كقولك: زيد الخبز يأكله"[3].

فالكوفيون يجيزون ستر الضمير إذا كان جاريًا على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلًا إذا أمن اللبس، ولم يفرق البصريون بين ما أمن فيه اللبس أم

(١) إبراهيم بن أبي عبلة شمر بن يقظان العقيلي، تابعي، ثقةٌ، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى وعن واثلة بن الأسقع، وأخذ عنه الحروف موسى بن طارق، وابن أخيه هاني بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، توفي سنة: (١٥٣هـ). انظر: الثقات لابن حبان (١١/٤)، وغاية النهاية (١٩/١).

(٢) انظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٣٨٠)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٣١٤/٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣٠٩/١)، وانظر: التذييل والتكميل (٢١/٤) انظر: تفصيل المسألة الإنصاف (٥٠/١).

لم يؤمن ليجري الباب على سنن واحد[1].

وعلة إبراز الضمير مع الصفة عند البصريين أنها إذا تحملت الضمير لم يكن له ما يبينه إلا جريان الصفة على من هي له لأن الضمير استتر فيها، فاحتيج إلى إظهاره لأنه ليس له ما يبينه، فلما وجب إظهاره لزم انفصاله؛ لأن الصفة لا يتصل بها ضمير الرفع الظاهر لأنها لم تصل إلى مرتبة الفعل في تحمل الضمير الظاهر، واستثنوا مسألة واحدة وهي قولك: (مررت برجل حسن أبواه جميلين) فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين، ولم يبرز الضّمير فيهما بأن يقال: جميلين هما، وسوغ ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين إلى ضميره فصار كأنه قال: (مررت برجل حسن أبواه وجميل أبواه)[2].

(١) انظر: شرح الكافية (٣٣٩/١).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١١١٢/٣) همع الهوامع (٣٦٧/١).

ما يغتفر في باب التنازع في العمل

يغتفر في ضمير المرفوع ما لا يغتفر في غيره من الضمائر:

قال ابن مالك رحمه الله: "وأكثر النحويين لا يجيزون: ضربته وضربني زيد، ومررت به ولقيني عمرو؛ لاشتماله على تقديم ضمير هو فضلة على مفسر متأخر لفظًا ورتبة؛ وإنما يغتفر ذلك في ضمير مرفوع؛ لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه. هذا تعليل المبرد(١)، ومن وافقه من البصريين، وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع؛ فلا يجيزون: ضربوني وضربت الزيدين، ولا (ضربته وضربني زيد)، والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الشواهد المتقدمة الذكر، إلا أن تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف، وقلّ تقديم غيره"(٢).

ويفهم من كلام السيرافي(٣) ما ذهب إليه ابن مالك. قال رحمه الله: "وإذا قلت: (ضربت وضربني زيد)، فأعملت الفعل الثاني، رفعت (زيدا) به، ولم تأت للأول بمفعول، وقد علم أنه واقع "بزيد"؛ لذكرنا في الفعل الثاني، فلم تضمره كما أضمرته حيث كان فاعلًا؛ لأنهم احتملوا إضماره قبل الذكر حيث كان

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أحد جهابذة العلماء في النحو واللغة والبلاغة والأدب، له: المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، توفي سنة: (٢٨٦هـ). انظر: أخبار النحويين للسيرافي (ص٧٣)، طبقات النحويين للزبيدي (ص١٠٨). انظر: قول المبرد في المقتضب (٧٨/٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١٧٢/٢).

(٣) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أحد أئمة النحو واللغة، مؤرخ، له: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، توفي سنة: (٣٦٨هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص٢٨)، والبلغة (ص١١٦).

فاعلًا؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، وقد يستغنى عن المفعول، فلم يكن بهم ضرورة توجب إضمار المفعول قبل الذكر"[١].

فعلة الاغتفار في الضمير المرفوع ما لا يغتفر في غيره أن الفعل لا يستغني عن الفاعل وأضمروه قبل الفعل، فأجازوا فيه ما لم يجيزوه في غيره، وقد ناقش ابن جني[٢] هذه المسألة وانتصر لجواز أن تقول: (ضربته وضربني زيد)[٣].

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/٣٦٠).

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، نحوي ولغوي بارع، له مصنفات نفيسة منها: سر صناعة الإعراب، والخصائص، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، توفي سنة: (٣٩٢هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص٢٥)، والبلغة (ص١٩٤).

(٣) انظر: الخصائص (١/٢٩٥).

ما يغتفر في باب الحال

١- يغتفر في الحال من الجمود ما لا يغتفر في النعت:

قال ابن مالك: "يغتفر في الحال من الجمود ما لا يغتفر في النعت؛ لأن الحال شبيهة بالخبر، وكثيرًا ما يسميها سيبويه خبرًا. ويكثر الجمود فيها إذا بيّن بها سعر نحو: "بيع البر مدًّا بنصف، واللحم رطلًا بدرهم"(١).

والأصل في الحال أن تكون مشتقة ويكثر مجيئها جامدة في موضعين:

الأول: أن تكون للسعر مطلقًا، وذلك نحو: بعت البر قفيزين بدرهم.

الثاني: إذا كان الحال جامدة يسهل تأويلها بالمشتق وله أنواع:

أولًا: مثل لها ابن مالك بقوله: "يدًا بيد" إذا قلت: بعته الثوب يدًا بيد، فيدًا بيدٍ حالٌ في تأويل معاجلًا أو مناجزًا.

ثانيًا: مثل لها ابن مالك بقوله: "كر زيدٌ أسدًا" على حذف المضاف المشتق كأنه قال: مثل أسدٍ أو شبيه أسدٍ.

ثالثًا: أن يوصف الحال بصفة مشتقة كقولك: رأيته رجلًا جميلًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧].

رابعًا: أن يكون دالًّا على ترتيب، نحو قولهم: بينت له الحساب بابًا بابًا.

خامسًا: أن يدل على أصالة نحو: هذا خاتمك حديدًا، ورأيت ثوبك خزًا، وفي القرآن: ﴿قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١] تقديره: متأصلًا

(١) شرح الكافية (٧٣٠/٢)، وانظر: المقاصد الشافية (٤٤٧/٣) شرح التصريح (٥٨٤/١) التذييل والتكميل (٦٠/٩) شرح التسهيل لناظر الجيش (٢٢١٨/٥).

في هذا الجنس، أو مصنوعًا من كذا.

سادسًا: أن يدل على فرعية كقولك: هذا حديدك خاتمًا، وهذا ذهبك سوارًا، والتقدير: مصوغًا على هذا النحو.

سابعًا: أن يدل على نوع الشيء، كقولك: هذا تمرك شهريزًا، وهذا تمرك عجوة، أي متنوعًا هذا النوع.

ثامنًا: أن يدل على تطوير وقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، وهذا الذهب سوارًا أحسن منه خلخالًا، وهذا عنبًا أحسن منه زبيبًا، وما أشبه ذلك(١).

وعلة اغتفار الجمود في الحال قياسه على الخبر. وإنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا؛ ولذلك قال ابن يعيش:" إنّما استحقّت الحالُ أن تكون نكرةً، لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ، ألا ترى أنّ قولك: "جاء زيدٌ راكبًا" قد تضمّنَ الإخبارَ بمَجيءِ زيد ورُكوبِه في حالِ مجيئه، وأصلُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنّها مستفادةٌ"(٢).

٢- يغتفر عند تعدد الحال انفصال الحال الثانية وعود ما فيها من ضمير إلى أبعد مذكور:

قال ابن مالك: "ومثال تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع: جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقيَ بشرٌ عمرا راكبين، فالأول مثال تعدد الحال بجمع لتعدد صاحبها مع اتحاد إعرابيهما، والثاني مثال التعدد والجمع مع اختلاف الإعرابين.

(١) انظر: المقاصد الشافية (٤٢٧/٣) شرح الأشموني للألفية (٦/٢).
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٧/٢) التذييل والتكميل (٣٠٣/٣).

ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ﴾ [الإسراء:٣٣].

ومنه: هذه ناقة وفصيلها راتعَيْن، على قول من جعل فصيلها معرفة وهي أفصح اللغتين، ومن جعله نكرة على تقدير الانفصال، قال: هذه ناقة وفصيلها راتعان، على النعت. ومن الثاني قول عنترة(١):

متى ما تَلْقني فَردَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيتيكَ وتُسْتطارا

ومثال تعدد الحال بتفريق لتعدد صاحبها قول الآخر(٢):

عهدتُ سُعادَ ذات هوى مُعَنّى فزِدتُ وعاد سُلْوانًا هَواها

وينبغي عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثاني الاسمين وآخرهما لأولهما، ويتعين ذلك إن خيف اللبس لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين واغتفر انفصال الثاني وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين، إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ"(٣).

فعلة اغتفار تعدد الحال عند انفصال الحال الثانية وعود ما فيها من ضمير إلى أبعد مذكور هو أمن اللبس فإذا كان المعنى ظاهرا يرد كل حال إلى ما يليق بها، وإذا خيف اللبس يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما للأول، فإذا

(١) عنترة بن شداد بن قراد العبسي، أحد فرسان العرب المعدودين، شاعر مفلق من أصحاب المعلقات العشر. انظر: الشعر والشعراء (١/١٩١)، والبيت من الوافر وهو في ديوانه (ص٣٢).

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح ابن الناظم (ص٢٤٢)، والتذييل والتكميل (٩/١٣٣٧)، وأوضح المسالك (٢/٢٧٩).

(٣) التسهيل (٢/٣٥٠)، وانظر: التذييل والتكميل (٩/١٣٧).

وجدت قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان؛ نحو: لقيت هندا مصعدا منحدرة؛ والأَولى: أن يجعل كل حال بجنب صاحبها[١].

٣- يغتفر توسط أفعل التفضيل بين حالين:

قال ابن مالك: "فصل: يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرّفا، أو صفة تشبهه، ولم يكن نعتا ولا صلة لـ (أل) أو حرف مصدريّ، ولا مصدرا مقدّرا بحرف مصدريّ، ولا مقرونا بلام الابتداء أو القسم. ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرّف أو صلة لـ (أل) أو حرف مصدريّ، أو مصدرا مقدّرا بحرف مصدريّ، أو مقرونا بلام الابتداء أو القسم، أو جامدا ضمّن معنى مشتقّ، أو أفعل تفضيل، أو مفهم تشبيه. واغتفر توسيط ذي التّفضيل بين حالين غالبا. وقد يفعل ذلك بذي التّشبيه، فإن كان الجامد ظرفا أو حرف جرّ مسبوقا بمخبر عنه جاز على الأصحّ توسيط الحال بقوّة إن كانت ظرفا أو حرف جرّ، وبضعف إن كانت غير ذلك"[٢].

وعلة اغتفار الفصل بين الحالين بأفعل التفضيل هو تميزه على الجامد؛ ولذلك قال المرادي: "لما كان لأفعل التفضيل مزية على الجامد بتضمن حروف الفعل رجع عليه فاغتفر توسطه بين حالين"[٣].

(١) انظر: المقاصد الشافية (٣/٤٨٤)، همع الهوامع (٢/٣١٥).
(٢) التسهيل (٢/٣٤٢)، التذييل والتكميل (٩/٩٤) همع الهوامع (٢/٣١١).
(٣) توضيح المقاصد (٣/٧١٤).

ما يغتفر في باب الإضافة

١- يغتفر اتصال (أل) بالمضاف إضافة لفظية:

قال ابن مالك: "وبينت أن هذه الإضافة يغتفر فيها وجود الألف واللام في المضاف بشرط وجودهما في المضاف إليه كقولي:

..... المكثر الخير القرير العين

أو كون المضاف مثنى أو مجموعا على حد المثنى كقولي:

..... الخالدان المستقيلا حذيم

وكقول الراجز[(١)]:

..... الفارجو باب الأمير المبهم

فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموع على حد المثنى لم يضف مقرونًا بالألف واللام إلى عارٍ منهما"[(٢)].

فاغتفر وصل الألف واللام في الإضافة اللفظية؛ لأنها لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا للمضاف لوجود التعريف فيه، فلم يمتنع دخولُ الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف، كما لا يمتنع دخولُهما على النكرة غيرِ المضافة؛ ولذلك قال سيبويه:" واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يَدخل عليه الألف واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحَسَنُ الوجهِ، أدخلوا الألف واللام على حسنِ الوجهِ؛ لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفةً أبدًا،

(١) من الرجز، منسوب لرجل من بني ضبة، وهو في الكتاب (١/١٨٥) وهو فيه: "فارجي"، والمقتضب (٤/١٥٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢/٤٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/٩١٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٨٦).

فاحتاجَ إلى ذلك حيث مُنعَ ما يكون في مثله البتَّةَ، ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين. فأَمَّا النكرة فلا يكون فيها إلّا الحَسَنُ وجهًا، تكون الألف واللام بدلًا من التنوين"[(١)].

٢- يغتفر من التقديم والتأخير في الجملة الواحدة ما لا يغتفر في المتعددة.

قال ابن الحاجب[(٢)]: "مذهب سيبويه في مثل: يا تيم تيم عدي، أن المحذوف المضاف إليه من الثاني، والمضاف إليه الأول هو المذكور بعد الثاني أخّر ضرورة أن يكون المضاف منتهى الاسم. وقال في: زيد وعمرو قائم: إن المحذوف خبر الأول، وما ذكر بعد الثاني خبره.

والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن الضرورة التي ألجأت إلى تأخيره هاهنا هو كون تيمًا الثاني لو قدم ما بعده لبقي مضافًا إلى غير مضاف إليه، وذلك لا يستقيم، فكان تأخيره لمعنى مفقود في: زيد وعمرو قائم، وليس كذلك في: زيد وعمرو قائم. ألا ترى أنه لو قدم في: زيد وعمرو قائم، فقال: زيد قائم وعمرو، جاز، ولو قال: يا تيم عدي، تيم، لم يجز باتفاق. دل على أن الموجب للتأخير في: ياتيم عدي، غير موجود في: زيد وعمرو قائم.

(١) الكتاب (١/٢٠٠).

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب، فقيه أصولي مقرئ نحوي لغوي، له: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والإيضاح شرح المفصل، توفى سنة: (٦٤٦هـ). ينظر: الديباج المهذب لابن فرحون (٢/٨٦)، وشجرة النور الزكية لابن سالم مخلوف (١/٢٤١).

الثاني: هو أن (يا تيم تيم عدي) جملة واحدة، (وزيد وعمرو قائم) جملتان، يغتفر من التقديم والتأخير في الجملة الواحدة ما لا يغتفر في المتعددة"[(١)].

قال أبو حيان "والخلاف إنما هو إذا لم تكن قرينة، وفي الإفصاح: لو قلت: زيد قائمان وعمرو لم يجز، إنما تقول العرب: زيد وعمرو قائمان، وزيد قائم وعمرو، فتحذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه، وزيد وعمرو قائم قيل حذف خبر الأول، وقيل حذف خبر الثاني، وقيل: أنت مخير وهو الصحيح"[(٢)].

(١) أمالي ابن الحاجب (٢/٧٢٥)، وانظر: الكتاب (٢/٢٠٨)، المقتضب (٤/٢٢٧).
قال السيوطي: "وَإِذا كرر لفظ المنادى مُضَافًا نَحْو: يَا تيم تيم عدي، نصب الثَّانِي نِدَاءً أَو بإضمار أَعنِي أَو بَيَانًا، قَالَ ابْن مَالك: أَو تَأْكِيدًا، والسيرافي: أَو نعتًا، وَضم الأول أَو نصب إِضَافَة لمتلو الثَّانِي مَعَه أَو هُوَ مقحم أَو لمثله مُقَدرا أَو مركبا أَو إتباعا أَقْوَال، وَأَسْمَاء الْجِنْس والوصفان كالعلمين خلافًا للكوفية". همع الهوامع (٢/٥٧).
(٢) ارتشاف الضرب (٤/٢٠٢٠).

ما يغتفر في باب (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة)

يغتفر التباس اسم المفعول بالمصدر فيما زاد على الثلاثي وكذلك اسم المفعول بالمصدر من الثلاثي المعتل العين:

قال ناظر الجيش رحمه الله: "التباس اسم المفعول بالمصدر مغتفر فيما زاد على الثلاثة؛ تقول: أخوك المكرم، ومالك المستخرج، وعدلك المدحرج، وأكرمت زيدا مُكرَما، واستخرجت المال مُستخرَجا، ودحرجت العدل مُدحرَجا، فكما اغتفر الالتباس في مثل هذا للاعتماد على القرائن، فليغتفر مثله في المعتل من الثلاثي"(١).

والمقصود الثلاثي إذا كان معتل العين، والمسألة ليست خاصة باسم المفعول مما زاد على الثلاثي وإنما يلحق به اسم الزمان والمكان منه، قال ابن يعيش رحمه الله: "اعلم أن أسماء المكان والزمان ممّا زاد على الثلاثة بزيادة أو غيرها فإنّهما يكونان على زنة مفعولهما، وذلك كـ (الْمُدْخَل)، و(الْمُخْرَج)، و(الْمُغار).

ويشمَل هذا اللفظ المكانَ والزمانَ والمصدرَ والمفعولَ. وإنّما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد؛ لاشتراكها في وصول الفعل إليها، ونَصْبِه إيّاها، فلمّا اشتركت في ذلك، اشتركت في اللفظ. وأيضًا فإن اسم المكان جارٍ على المضارع في حركاته وسكناته؛ ولذلك ضمّوا الميم منه، كما أنّ أوّل المضارع مضمومٌ، وكانت الزيادة ميمًا؛ لئلّا يُلْبِس بالفعل، وفُتح ما قبل آخِره؛ لأنّه جارٍ على زنة المفعول به نحو: (الْمُدْخَل)، والمفعولُ على زنةِ ما لم يسمّ فاعله نحو:(يُخْرَج)، وكان فعلُ ما لم يسمّ فاعله أولى به؛ لأنّه مبني للمفعول به، فهذا اللفظ يشمل

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (٥١٧٦/١٠).

اسم الزمان والمكان والمصدر، وهو على منهاج واحد لا يختلف"[1].

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٤)، وذكر ابن الحاجب الخلاف بين علماء النحو في مسألة اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين وأفرد لها مجلسًا في أماليه (٣١٤/١).

ما يغتفر في باب التعجب

يغتفر في الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه كما يغتفر في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور والظرف:

قال ابن مالك: "وأمّا صحّة هذا الفصل قياسًا فمن قبيل أنّ الظرف والجارّ والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاغتفار الفصل بهما بين فعل التعجّب والمتعجّب منه كشيء واحد أحقّ وأولى. وأيضا فإنّ (بئس) أضعف من فعل التعجّب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجارّ والمجرور، في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ فأن يقع مثل ذلك بين التعجّب ومعموله أولى بالجواز، وهذا الدليل ذكره أبو عليّ الفارسيّ[1]، وقد بين أنّه من الفصل المشار إليه، أما كون ذلك مذهب الجرمي[2] فمشهور، واختار هذا المذهب ابن خروف[3] في شرح كتاب سيبويه. وقال الشيخ أبو عليّ الشلوبين[4]

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، إمام في القراءات والعربية، له: كتاب الإيضاح في قواعد العربية، والتذكرة في علوم العربية، والتعليقة على كتاب سيبويه، والحجة للقراء السبعة، وتوفى سنة: (٣٧٧هـ). انظر: إنباه الرواة (٣٠٩/١)، ووفيات الأعيان (٨١/٢). وانظر: رأيه في المسائل البصريات (٨٣٦/٢).

(٢) صالح بن إسحاق البجلي أبو عمرو الجرمي، أخذ النحو عن الأخفش، واختصر كتاب سيبويه، توفي سنة: (٢٢٥هـ). انظر: طبقات النحويين (٧٤/١)، وبغية الوعاة (٨/٢).

(٣) علي بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن خروف، كان أحد أئمة النحو واللغة، له شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وكتاب الفرائض، توفي سنة: (٦٠٩هـ). ينظر: البلغة (ص٢١٤)، وبغية الوعاة (٢٠/٢).

(٤) عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بالشلوبين، كان إمامًا في العربية واللغة تصدر لإقرائهما ستين سنة، له: شرح المقدمة الجزولية، وحواشي على المفصل للزمخشري، توفي سنة: (٦٤٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٧/٢٣)، والبلغة (ص٢٢١).

حكى الصيمريّ[1] أنّ مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف، بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أنّ ذلك جائز"[2].

وقد نص ابن مالك رحمه الله على أن سيبويه لم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه، قال رحمه الله: "وقال السيرافي في قول سيبويه: "ولا يزيل شيئا عن موضعه؛ وإنما أراد بذلك تقدم "ما" وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه"[3].

فعلة اغتفار الفصل بين فعل التعجب والمتعجب هو قياسه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور والظرف مع أنهما كالشيء الواحد، وكذلك قياسه على (بئس) وهي أضعف من فعل التعجّب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجارّ والمجرور، في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ فأن يقع مثل ذلك بين التعجّب ومعموله أولى بالجواز.

(١) عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ أبو محمد النحوي، له التبصرة في النحو؛ كتاب جليل أكثر أبو حيان من النقل عنه. انظر: بغية الوعاة (٢/٤٩).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤١)، وانظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٦/٢٦٣٢) شرح الكافية (١/١٠٩٦).
قال المرادي: "فالحاصل ثلاثة مذاهب، الجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين. وإلى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين، ونسبه الصيمري إلى سيبويه. والحق أنه ليس لسيبويه فيه نص، قال الشلوبين: والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمتصور. قلت: وقد أشار في النظم إلى ترجيح الجواز بقوله: "مستعمل"؛ لأن استعماله دليل جوازه" توضيح المقاصد (٢/٩٠١)، وانظر: علل النحو (١/٣٣١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤٢٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٢)، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/٢٥٧).

ما يغتفر في باب العطف

١- يغتفر في العطف بالواو بين الجملتين تخالفهما في الحكم:

قال ابن مالك: "وحق المعطوف بالواو إن كان مفردا أن يستوي هو والمعطوف عليه في الحكم، فإن كانا جملتين اغتفر تخالفهما في الحكم كقولك: قام زيد ولم يقم عمرو، وأطع الله ولا تتبع الهوى"(١).

ذكر ابن مالك رحمه الله أنه يغتفر تخالف المعطوفين في الحكم إذا كان العطف بالواو وكان بين جملتين، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [الأحزاب:١]، وقد فصل الجرجاني(٢) رحمه الله العطف بين الجملتين بالواو، قال رحمه الله: "فإنَّ الجملَ المعطوفَ بعضُها على بعضٍ على ضربين:

أحدُهما: أن يكونَ للمعطوفِ عليها موضعٌ من الإعراب، وإذا كانت كذلك، كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكونَ واقعة موقعَ المفرد، وإذا كانت الجملةُ الأولى واقعة موقعَ المُفْرَدِ، كان عطفُ الثانية عليها جاريًا مجرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجهُ الحاجة إلى

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٤) شرح الكافية (٣/١٢٣١)، وانظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (٧/٣٤٩٠) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٧٨) التبيين عن مذاهب النحويين (١/١٥٧) المقاصد الشافية (٥/١٣٧).

(٢) الجرجاني أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ القَاهِرِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَيْخُ العَرَبِيَّة، أَخَذَ النَّحْو بِجُرْجَان عَنْ أَبِي الحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بن حَسَنِ ابْن أُخْت الأُسْتَاذ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ. من كتبه: إعجَاز القُرْآن، ومُخْتَصَر شرح الإيضَاح، وَكِتَاب العوَامل المائَة، تُوُفِّيَ: سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مائَة وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ. سير أعلام النبلاء (١٨/٤٣٣) الأعلام (٤/٤٨)، معجم المؤلفين (٥/٣١٠).

الواو ظاهرًا، والإشراكُ بها في الحُكْمِ موجودًا، فإذا قلتَ: "مررتُ برجلٍ خُلُقهُ حَسَنٌ وخَلْقه قبيحٌ" كنتَ قد أشركتَ الجملَة الثانيةَ في حُكمِ الأُولى، وذلك الحكمُ كونُها في موضع جرٍّ بأَنَّها صفةٌ للنكرة. ونظائرُ ذلك تَكْثُر، والأمرُ فيها يَسْهُلُ.

والذي يشكلُ أمره هو الضربُ الثاني، وذلك أن تَعطِفَ على الجملةِ العاريةِ الموضعِ من الإعرابِ جملة أخرى، كقولك: "زيد قائم، وعمرو قاعد" و"العلم حسنٌ، والجهلُ قبيحٌ"، لا سبيلَ لنا إلى أن ندَّعيَ أن "الواوَ" أشركتِ الثانيةَ في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجه. وإذا كان كذلك، فينبغي أنْ تعلمَ المطلوبَ مِنْ هذا العطفِ والمغْزى منه، ولمَ لَمْ يَسْتَوِ الحالُ بينَ أن تعطِفَ وبَيْنَ أن تَدَعَ العطفَ فتقولَ: "زيدٌ قائمٌ، عمروٌ قاعدٌ"، بعد أن لا يكونَ هنا أمرٌ معقولٌ يؤتَى بالعاطفِ ليُشْرِكَ بين الأولى والثانيةِ فيه(١).

٢- يغتفر العطف بالفاء على صلة أو صفة أو خبر:

قال ابن مالك: "وتنفرد الفاء أيضا بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر أو حال، نحو: الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ، ومررت برجل يبكي فيضحك عمرو، وخالد يقوم يقعد بشر، كل هذا جائز بالفاء، ولو جيء فيه بدلها بالواو لم يجز؛ لأن حق المعطوف بالواو على صلة أو صفة أو خبر أن يصلح لما صلح له المعطوف عليه، والجملة العارية من ضمير الموصول والموصوف والمخبر عنه لا تصلح للوصل بها، ولا للوصف بها، ولا للإخبار بها، ولا يجوز أن يعطف بالواو على صلة ولا صفة ولا خبر،

(١) دلائل الإعجاز (٢٢٢/١).

واغتفر ذلك في الفاء لأن ما فيها من السببية سوّغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلامًا واحدًا، ألا ترى أن قولك: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، بمنزلة: الذي إن يطر يغضب زيد الذباب، ومثل هذا التقدير لا يتأتى مع الواو؛ فلذلك لم يجر العطف بها في هذه الجمل مجرى العطف بالفاء"(١).

فعلة اغتفار جواز العطف بالفاء لما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة؛ لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية، فكأنك قلت: (الذي إن يطير يغضب زيد الذباب).

قال ابن يعيش: "فإن أخبرت عن (زيد)، قلت: (الذي يطير الذبابُ، فيغضب زيد)، فـ(الذي) مبتدأ، و(يطير الذبابُ) صلةٌ، وقولُه: (فيغضب) معطوفٌ عليه، وفيه ذكر يعود إلى المبتدأ والموصولِ، وهو (الذي)، و"زيد" الخبرُ. والفاءُ ربطت الجملتَين، وجعلتهما كالجملة الواحدة؛ لأنها أحدثت فيهما معنَى الجزاء، وصار بمعنَى (إن طار الذبابُ يغضب زيد).

ولما كان الشرطُ والجزاء كالجملة الواحدة، فاقتضى كل واحدة من الجملتين الأخرى، كفى عودُ الضمير إلى الموصول من إحداهما إذا كانتا صلة، نحوَ قولك: (الذي أبوه قائمٌ زيدٌ).

ولو كان مكانَ الفاء الواوُ، لم يصح الإخبارُ عن (الذباب)، ولا عن (زيد)؛ لأن الواو لا تُحْدِث في الكلام معنى الجزاء، فتبقى إحدى الجملتَيْن أجنبية من الموصول لخُلُوها من العائد"(٢).

(١) التسهيل (٣/٣٥٤).

(٢) شرح الكافية (٣/١٢٠٧)، انظر: أمالي ابن الحاجب (٢/٥١٨)، وشرح المفصل (٢/٤٠٠).

٣- يغتفر الفصل بـ(لا) بين المعطوف والمعطوف عليه في العطف على عاملين أحدهما جارّ:

قال ابن مالك: "وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارًّا، وكذا إن كان أحدهما جارًّا وفصل المعطوف من العاطف بغير (لا)، فإن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، والخيل لخالد وسعيد الإبل، ووهب لأبيك دينارًا وأخيك درهمًا، ومررت بعامرٍ راكبًا وعمّارٍ ماشيًا. والفصل بلا مغتفر نحو: ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو"(١).

قال أبو حيان بعد تفصيل الأقوال في مسألة العطف على عاملين:" فإن انخرم شرط من هذه لم يكن من هذا الباب وهي جائزة، كأن يكون العاملان ابتداءين، أو أحدهما نحو: زيد في الدار والقصر عمرو، وكأن يكون العامل لفظيًّا لا معنويًّا، كالباء الداخلة في خبر (ليس)، و(ما)، و(من) في النفي، فهو جائز نحو: ليس زيد بقائم، ولا خارج أخوه، وما شرب من عسل زيد، ولا لبن عمرو، وما شرب زيد من عسل ولا لبن عمرو"(٢).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٨)، وانظر: الأصول في النحو (٢/٦٩)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/١٨٨).

(٢) ارتشاف الضرب (٤/٢٠١٤).

ما يغتفر في باب التصغير

١- يغتفر عدم حذف الياءين المشددتين المتواليتين في التصغير:

قال ابن مالك: "فلو كانت الأولى متأخرة في الوجود لم تحذف؛ كالياء الأولى في عدي تصغير عدو، والأصل فيه عديوي، فعمل فيه ما يعمل بغزوة في التصغير حين يقال: غزيّة؛ لأن الواو فيهما لام ولا سبيل إلى تصحيح اللام مع وجود سبب الإعلال، وإنما يوجد ذلك في الواو النائبة عينا كأسيود والأجود مع ذلك أسيّد بالإعلال، واغتفر توالي ياءين مشددتين؛ لأن التخلص منه لا يمكن إلا بتفويت الدلالة على التصغير لو قيل: عدوي، أو تصحيح ما لا يصح لو قيل: عديوي، فكان توالي الياءين المشددتين أهون من ذلك"(١).

فعلة اغتفار توالي ياءين مشددتين عند التصغير هو خشية فوات الدلالة على التصغير بحذف إحداهما وهي العلة ذاتها التي ذكرها سيبويه قال رحمه الله: "وإذا حقرت عدوىٌّ اسم رجل أو صفة قلت: عديٌّ أربع ياءات لا بد من ذا. ومن قال: عدوىٌّ فقد أخطأ وترك المعنى؛ لأنه لا يريد أن يضيف إلى عديٍّ محقرًا، إنما يريد أن يحقر المضاف إليه، فلا بدّ من ذا"(٢).

٢- يغتفر عدم حذف الياء الثالثة في الفعل المصغر المنتهي بحرف علة لأجل الحذف في الجزم وكذلك يغتفر في اسم الفاعل والمصدر منه:

قال ابن مالك: "تحذف كل ياء تطرفت لفظًا أو تقديرًا بعد ياء مكسورة مدغم فيها أخرى في غير فعلٍ أو اسم جارٍ عليه كقولك في تصغير (عطاء):

(١) إيجاز التعريف في فن التصريف (١/١٣٧)، وانظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/٥٠٨٩).
(٢) انظر: الكتاب (٣/٤٧٤)، ارتشاف الضرب (١/٣٩٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢١٢).

(عُطَيٍّ)، وفي تصغير (إدَاوَة): (أُدَيّة)، الأصل فيه (عُطَيّيٌّ) و(أُدَيِّيَة) بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل من الألف، والثالثة بدل من لام الكلمة، فاستثقل توالي ثلاث ياءات مع كسر المتوسطة منهن فحذفت (الأخيرة) تخفيفًا، وكانت بالحذف أولى؛ لتطرفها لفظًا في (عُطَيٍّ) وتقديرًا في (أُدَيَّة)، واشترط كسر المتوسطة؛ لأنَّها لو فتحت انقلبت الثالثة ألفًا، ولو سكنت جرت الثالثة مجرى الصحيح، ولا فرق عند سيبويه بين زيادة الثانية كما هي في تصغير (عطاء)، وعدم زيادتها كما هي في تصغير (أحْوَى)؛ لاستواء اللفظين في الثقل لو جاءا تامَّين، فتقول في تصغير أحْوَى: (أُحَيٌّ) غير مصروف، والأصل: (أُحَيْوِيٌّ)، فقلبت الواو وأدغم فيها ياء التصغير، فصار (أُحَيِيّ)، فاجتمع فيه ما اجتمع في (عُطَيّيّ) قبل أن يخفف بالحذف فألحق به.

وأبو عمرو[1] يفرّق فيحذف في عطيّ ونحوه مما الياء الأولى والثانية فيه زائدان ولا يحذف في (أحيّ) ونحوه؛ لأن الياء الثانية موضع العين[2]، مع

(١) هو أبو عمرو الجرمي. سبقت ترجمته.

(٢) قال الفارسي: "فإن قلت: فأبو عمرو لا يرى حذف الياء الثالثة إذا اجتمعت ثلاث ياءات، لأن سيبويه حكي عنه أنّه يقول في تحقير أحوى فيمن قال: أسيد: أحيّ. قيل: هذا لا يدل على ما ذكرت من أنّه يرى الجمع بين ثلاث ياءات في نحو تحقير سماء، وذلك أنّه استجاز أحيّ، لأنّ في أوّل الكلمة الزيادة التي تكون في الفعل، وقد جرى هذا مجرى الفعل في أنّه منع الصرف، فكما جرى مجرى الفعل فيما ذكرنا، كذلك ما جرى مجراه في جواز اجتماع ثلاث ياءات في أحيّ، كما اجتمع في الفعل نحو أحيّي، ورأيت أحيي قبل وفي الاسم الجاري عليه نحو: محيّي، فلا يدل هذا على جواز عطيّ عنده، بل يفصل بينهما بما ذكرناه ألا ترى أنّ سيبويه ألزمه عطي على قوله: أحيّ، ولو كان يرى عطيّ، كما يرى أن يقول: أحيّ لم يلزمه سيبويه ذلك، فكأن أبا عمرو في قوله: {إن ولي الله} شبّه المنفصل بالمتصل، فحذف إحدى الياءات من وليّ، كما يحذف من عطيّ. وقرأ أبو عمرو أيضا: {إن وليي الله} كما قرأ غيره، ولم

الاجتماع على اغتفار ذلك في الفعل كـ(أحيّي) مضارع حيّيت، وفي الاسم الجاري عليه كـ(المحيي) و(التّزيّي) مصدر تزيّا بالشيء، وإنما اغتُفر ذلك في الفعل من أجل أنه عرضته لحذف آخره بالجزم، ثم حمل عليه اسم الفاعل والمصدر"[١].

فعلة اغتفار عدم حذف الياء الثالثة في الفعل المصغر المنتهي بحرف علة هي لأجل الحذف في الجزم وكذلك يغتفر في اسم الفاعل والمصدر منه، وقد وافق ابن مالك في هذه العلة جماعة من أهل العلم ومنهم الرضي[٢]، قال رحمه الله: "أنه إذا اجتمع ثلاثُ ياءات والأخيرة متطرفة لفظًا كما في (أحَيّ) أو تقديرًا كما في معينة وثانيتها مكسورة مدغم فيها، ولم يكن ذلك في الفعل كما في (أُحَيّ) و(يُحَيّ) ولا في الجاري عليه نحو (الْمُحَيّ)، وجب حذف الثالثة نسيا"[٣].

يحذف الياء، فقصر حذف الياء إذا اجتمعت ثلاث ياءات على المتصل، ولم يجر المنفصل مجرى المتصل في هذا المذهب الآخر الذي وافق فيه الأكثر". الحجة للقراء السبعة (١١٩/٤).

(١) انظر: إيجاز التعريف (١٤٣/١) شرح التسهيل لناظر الجيش (٥١٠٨/١٠).

(٢) محمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي، عالم بالعربية، له: شرح الكافية في النحو، وشرح الشافية في الصرف، توفي سنة: (٦٨٦هـ). ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (٥٤٧/١)، والأعلام للزركلي (٨٦/٦).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢٣١/١).

ما يغتفر في باب همزة الوصل

يغتفر في كسر همزة الوصل لأجل الانفصال بالساكن:

قال ابن مالك: "لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلّا في ضرورة، ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام فتبدل ألفًا أو تسهّل، وثبوتها قبل حرف التّعريف المحرّك بحركة منقولة راجح، ويغني عنها في غيره، وشذّ في سل اسل، وإن اتّصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمّه. ضمّت هي إتباعًا وتخلّصًا من تتابع كسر وضم، وبعض العرب يغتفر ذلك لأجل الانفصال بالساكن، والضمّ هو المأخوذ به حتى في نحو: اغزي إتباعًا للضمة المنوية قبل الياء، ومن أشمّ في نحو (اختير) و(انقيد) لزمه الإشمام في الهمزة"(١).

مذهب البصريين أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في (اكتب) ونحوه لئلا يُخْرَج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل، ومذهب الكوفيين أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في (اجلس) ونحوه إتباعًا لكسرة العين، وتضم في (ادْخُلْ) إتباعًا لضمة العين، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنةً، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين.

وإذا اتصل بهمزة الوصل المضمومة ساكن صحيح أو جار مجرى الصحيح أي ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له، حذفت وكسر الساكن أو ضمّ نحو: ﴿أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيارِكُمْ

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٤٦٦/٣)، وانظر: سر صناعة الإعراب (١٢٩/١).

أَوِ اخْرُجُوا﴾. اغتفر كسر الهمزة وضمها، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به[١]، وكلا الوجهين قُرِئ بهما[٢].

(١) انظر الأشموني (٧٣/٤) شرح التصريح على التوضيح (٦٨٦/٢).

(٢) انظر الهادي شرح طيبة النشر (٦٧/٢).

ما يغتفر في باب التقاء الساكنين

قال ناظر الجيش[1]: "أما اغتفار باب التقاء الساكنين، فيكون في مواضع أربعة:

أحدها: الوقف، وسواء أكان الساكن الأول حرفا صحيحا أم حرف علّة، نحو: بحر، وعمر، وقفل، وبرد، ورفد وجبر وثريد ورحوم ومختار. وإنما كان ذلك مغتفرا لإمكانه.

ثانيها: ما كان الساكن الثاني فيه مدغمًا والساكن الأول حرف لين، وكان الساكن واللين في كلمة واحدة نحو: دابّة ودويبة وحوج زيد، وإنما جاز ذلك لما في المد من التمكن من النطق بالساكن بعده، أما إذا كان المدغم في كلمة وحرف المد في كلمة أخرى، فإنه يجب حذف حرف المد، نحو: قالوا: ادّارأنا وقالا: ادّارأنا، وقولي ادّارأنا، فلم يغتفر باب التقاء الساكنين في مثل ذلك.

قالوا: والسر فيه أن حرف اللين لما كان آخر كلمة كان محلّا للتغير، فاغتفر حذفه لذلك بخلاف الوسط.

ثالثها: ما كان من الكلمات التي قبل آخرها حرف لين، وذكرت دون تركيب فإن باب التقاء الساكنين مغتفر في مثلها وصلًا كما أنه يغتفر وقفًا، نحو قولك: تواب، غفور، رحيم، وعلى هذا ما جاء من الكلمات المفردة في فواتح السور الشريفة، وهو نحو: لام ميم، قاف عين، أما التقاؤهما في الوقف فقد علم أن ذلك جائز في ما قبل آخره حرف صحيح، فكيف في ما قبل آخره حرف

(١) محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدّين المعروف بناظر الجُيْش، مقرئ، محدث، نحوي بارع، من مصنفاته: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، وشرح التلخيص، توفي سنة: (٧٧٨هـ). انظر: بغية الوعاة (٢٧٥).

لين، وأما التقاؤهما في الوصل فذكر في تعليله أنهم كأنهم قصدوا إلى الفرق بين ما بني لوجود المانع وبين ما بني لعدم المقتضي يعني أن المقتضي للإعراب إنّما هو التركيب فالكلمة بعد وجود التركيب، كأين وكيف من قولنا: أين زيد وكيف عمرو قد وجد فيها المقتضي للإعراب وهو التركيب ولكن وجد فيها مانع منه وهو شبه الحرف، فناسب بناءها على حركة، وأما الكلمة قبل أن تركب مع كلمة – أخرى فلم يكن فيها مقتضى للإعراب وهو التركيب، فاستمرت على ما وضعت عليه من السكون، ولا شك أن هذا تعليل حسن لكن إنما يتم على قول من يقول: أن الكلمة قبل التركيب محكوم عليها بالبناء، أما من لا يقول ببنائها فيحتاج إلى ذكر العلة في جواز باب التقاء الساكنين فيها وصلًا، وقد قيل: إن السكون في مثل ذلك للوقف كأنهم يعنون أنه بنيّة الوقف يريدون أن المتكلم نوى الوقف فسكن لأجله ثم أجري الوصل مجرى الوقف.

رابعها: كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة ودخلت عليها همزة الاستفهام، وذلك فيما فيه لام التعريف مطلقًا، وفي: آيمن الله، وآيم الله خاصة؛ إذ لا ألف وصل مفتوحة في غير ذلك، والسبب في الإبقاء أن همزة الوصل في مثل ذلك لو حذفت التبس الاستخبار بالخبر فأبدلت ألفًا والتقت مع الساكن الذي بعدها، وقد تسهل الهمزة بين بين"[1].

(١) شرح التسهيل لابن ناظر الجيش (٩/٤٦٥٣)، وانظر: ابن يعيش (٩/ ١٢٠، ١٣١)، والمقرب (١٨/٢)، والرضي على الشافية (٢١٠/٢)، والجاربردي (١/ ١٥٠)، وشرح الكافية (٤/ ٢٠٠٢).

ما يغتفر في باب الإبدال

يغتفر اجتماع إعلالين مختلفين إن كان مخلصًا من كثرة الثقل ولم يوقع في محذور آخر كالتباس:

قال ابن مالك: "ويمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها خوف توالي إعلالين؛ لأنه إجحاف ومآله-أيضا-إلى التقاء الساكنين، وذلك نحو: هوى، أصله هوِيَ، فكل واحد من الواو والياء متحرك مفتوح ما قبله، فلو أعلّا لزم المحذور الذي ذكر، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد، وبقاء الفعل على حرفين ثانيهما ألف، ولو صححا أهمل مقتضى كل من السببين فتعين تصحيح إحداهما وإعلال الآخر، وكان إعلال الآخر أولى؛ لأنه لو صح عرّض لحركات الإعراب الثلاث والكسر عند الإضافة إلى ياء المتكلم وللإدغام إن وليه مثله والإدغام إعلال، فيلزم حينئذ توالي إعلالين، وليس الأول معرضًا لشيء مما ذكر فكان التصحيح أولى، وإن كان الإعلالان مختلفين اغتفر اجتماعهما إن كان مخلصا من كثرة الثقل ولم يوقع في محذور آخر كالتباس مثال بمثال ونحو ذلك، ولذلك قيل في مصدر احواوى: احويواء واحويّاء، والإعلال قول سيبويه(١)، والتصحيح قول المبرد(٢)"(٣).

(١) انظر: قول سيبويه في الكتاب (٤/٤٠٤).

(٢) انظر: قول المبرد في المقتضب (١/١٧٧).

(٣) إيجاز التعريف (١/١٧١)، وانظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/٥١٣٨)، المنصف (١/٢٦٤)، شرح الشافية لابن الحاجب (٣/٢٨٣).

باب الإدغام

يغتفر في إدغام الهمزتين من كلمة إذا كانتا عينين للكلمة:

قال ناظر الجيش: "قد تقدم أن اجتماع الهمزتين في كلمة ينظمه خمسة أقسام، وتقدم الكلام على ثلاثة منها ولم يبق إلا قسمان، وهما: ما الهمزة الأولى فيه ساكنة وهما في موضع العين، وما الهمزة الأولى فيه كذلك وهي في موضع اللام وهاهو قد أشار إليهما، وحاصل الأمر: أن الهمزتين المذكورتين إما في موضع العين، فلا إبدال البتة، بل تدغم الأولى في الثانية، وذلك نحو: سآل، ولآل، وأما موضع اللام فيجب إبدال الثانية ياء، فتقول في قِمَطَرٍ من قرأ: قِرَأْيٍ، والأصل: قرأأ، فالتقى في الطرف همزتان فوجب إبدال الثانية ياء، وإن كانت الأولى ساكنة يمكن إدغامها، بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد؛ لأن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في مثل: سآل، ولآل؛ ولأن العرب قد أجمعت على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلا إذا كانا عينين، وإنما أبدلت ياءً حملًا على ما يقع منها رابعًا في المتحركتين، فإنه يبدل ياء"(١).

فعلة اغتفار إدغام الهمزتين من كلمة إذا كانتا عينين، أنهما عينان للكلمة، ومحل تغيير الهمزة هو الطرف؛ ولذلك قال ابن عصفور(٢): "اعلم أنَّ كلَّ مِثلين قد يُدغمان إلَّا الألفينِ والهمزتينِ.

أمَّا الألف فلم يمكن الإدغام فيها؛ لأنه لا يُدغَم إلَّا في متحرِّك، والألف لا

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (١٠/ ٥٠٤١).

(٢) علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، إمام العربية في زمانه، له: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، توفي سنة: (٦٩٩هـ). ينظر: البلغة (ص٢١٩)، وبغية (٢/ ٢١٠).

تتحرَّك. وأمَّا الهمزة فثقيلة جدًّا، ولذلك يُخفِّفها أهل التخفيف منفردةً، فإذا انضمَّ إليها غيرها ازداد الثقل، فأُلزمت إحداهما البدل، على حسب ما ذُكر في باب تسهيل الهمز، فيزول اجتماع المثلين. فلا يُدغَم إلَّا أن تكونا عينَينِ نحو: سأّال ورأّاس، فإنك تُدغِم ولا تُبدِل؛ لما ذكرناه من أنك لو أَبدلت إحداهما لاختلفت العينان. والعينان أبدًا في كلام العرب لا يكونان إلَّا مِثلينِ"(١).

(١) الممتع في التصريف (٤٠٤/١)، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢٣٦/٣) شرح المفصل (٣٥٠/٥).

الخاتمة

من خلال البحث والدراسة للمسائل التي تيسر جمعها والتي نص العلماء على اغتفارها من بعض القواعد الكلية، يظهر جليًّا أن علة الاغتفار تختلف من مسألة إلى أخرى، ويمكن حصرُ هذه العلل في:

أولا: علة اغتفار قياسية

بعض علل الاغتفار ترجع إلى قياس فرع على أصل عام في الباب فما اغتفر على الأصل فمن باب أولى أن يغتفر على الفرع المقيس عليه، ومن أمثلته علة اغتفار الاشتراك في الغلبة من الأعلام قياسًا على اغتفاره في الأعلام المعلقة إذ هي أوغل في العلمية، ومنه كذلك علة اغتفار الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه قياسًا على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور والظرف مع أنهما كالشيء الواحد، وكذلك قياسُه على (بئس) وهي أضعف من فعل التعجّب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجارّ والمجرور.

ثانيًا: علة اغتفار مبنية على استصحاب الأصل.

من علل الاغتفار ما هو مبني على استصحاب الأصل ومن أمثلته علة اغتفار مطابقة النكرة المقصودة لصفتها لأن تعريف الموصوف هنا طارئ، والتعريف الطارئ على المنعوت لا يوجب في النعت المطابقة فيه. وإنما يجيزه.

ثالثا: علة اغتفار مبنية على حاجة النص لهذا الاغتفار.

وهي علل مبنية على النظر منطقيا إلى بناء النص وحاجته لهذا الاغتفار، فعلة الاغتفار في الضمير المرفوع ما لا يغتفر في غيره أن الفعل لا يستغني عن

الفاعل وأضمروه قبل الفعل، فأجازوا فيه ما لم يجيزوه في غيره.

ومنه كذلك علة اغتفار تعدد الحال عند انفصال الحال الثانية وعود ما فيها من ضمير إلى أبعد مذكور إذا أمن اللبس، فإذا كان المعنى ظاهرا يُرد كل حال إلى ما يليق بها، وإذا خيف اللبس يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما للأول، فإذا وجدت قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان.

رابعا: علة اغتفار صرفية

وهي علل اغتفار تعتمد على مخالفة قواعد الصرف لأسباب:

١-بسبب ضرورة في الكلمة مثل علة اغتفار توالي ياءين مشددتين عند التصغير خشية فوات الدلالة على التصغير بحذف إحداهما.

٢-علة اغتفار إدغام الهمزتين من كلمة إذا كانتا عينين أنهما عينين للكلمة ومحل تغيير الهمزة هو الطرف.

٣-تخلصا من الثقل في الكلمة مثل اغتفار اجتماع إعلالين مختلفين إن كان مخلصا من كثرة الثقل ولم يوقع في محذور آخر كالتباس مثال بمثال ونحو ذلك.

المصادر والمراجع

١- أخبار النحويين البصريين والكوفيين وأخذ بعضهم عن بعض: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٦٦م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني، تحقيق: د.عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤- الأصول في النحو: محمد بن السري بن سهل النحوي بن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

٥- إعراب القراءات الشواذ: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦- إعراب القرآن: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧- إعراب القرآن: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٨- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.

١٠- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-لبنان-صيدا، (د.ط)، (١٩٨٩م).

١٣- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٤- التبيان في إعراب القرآن: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت).

١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

١٦- الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣.

١٧- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٨- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، المحقق: د فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، محقق بمراقبة محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد، الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢١- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، المحقق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ

٢٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٣- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٤- سير أعلام النبلاء: للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٥- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: محمد بن محمد بن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٧- شرح التسهيل المسمى=تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د.علي

محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٨- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٩- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

٣٠- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن علي الأسدي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣١- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٢- شرح كتاب سيبويه: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٣- شواذ القراءات: محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان.

٣٤- طبقات المفسرين للداوودي: محمد بن علي بن أحمد الداوودي، دار الكتب العلمية-بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

٣٥- طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنه وي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: (١)، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٦- طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن بن عبيد الله الإشبيلي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية، (د.ت).

٣٧- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين محمد ابن الجزري، دار الكتب العليمة، بيروت.

٣٨- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن — بيروت.

٣٩- فتحُ البيان في مقاصد القرآن: محمد صديق خان بن حسن بن علي القِنَّوجي، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا — بَيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٤٠- القطع والائتناف: أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٤١- الكتاب لسيبويه: عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط: (٢)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٢- الكشاف عن غوامض التنزيل: محمود بن عمر الزمخشري، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٤٣- اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي بن عادل النعماني، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٤٤- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي بن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٤٥- مجاز القرآن: معمر بن المثنى التيمي البصري، المحقق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٣٨١هـ.
٤٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٤٧- المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٤٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٩- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٥٠- معاني القرآن: سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

٥١- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥٢- معجم الأدباء: ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.

٥٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق طيار آلتي قولاج، وقف الديانة التركي، ط١، ١٤١٦هـ.

٥٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٥٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية=شرح ألفية ابن مالك: إبراهيم بن موسى الشاطبي، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى-مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٦- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٧- المقرَّب: علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن عصفور، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل بن أحمد عبد الموجود، وعلي بن محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٨- النكت في القرآن الكريم: علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٩- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠م.

٦٠- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦١- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث-بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٦٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي، المحقق: إحسان عباس، دار صادر-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠م.